# داعش وأخواتها وإعادة تدويل المسألة العراقية

## (هل أصبحت أم الربيعين رهينة المحبسين؟)

**عبد الحسين شعبان***
باحث ومفكر عربي

* أستاذ فلسفة اللاعنف (جامعة أونور ـ بيروت) ـ مستشار مركز حمورابي

### توطئة

**فرض** الشاعر أبو العلاء المعرّي عزلة ذاتية على نفسه بعد عودته إلى حلب من بغداد، حين شعر بانكسار نفسه ووطأة همومه وأحزانه، خصوصاً بعد وفاة والدته، واستمر في ذلك أربعين عاماً، وأطلق على نفسه لقب «رهين المحبسين».

الموصل اليوم تعيش رهينة المحبسين، فقد اختطفها المسلحون، وهي غارقة في همومها ومعاناتها وشعورها بالحيف والتهميش الذي لحقها، لكن ما حدث في يومي 11 و12 حزيران (يونيو) 2014، وما أعقبه لم يكن تأثيره منحصراً في الموصل فحسب، بل إن امتداداته ستشمل الدولة العراقية وتاريخها ومستقبلها، ناهيكم عن تأثيراته الإقليمية والدولية.

لم يحدث في تاريخ الدولة العراقية، التي أسست في العام 1921، أن تعرّضت كيانيتها للتصدّع كما هي الآن، فقد بقيت قوية وهيبتها كبيرة على الرغم من العواصف والتحدّيات والحروب والحصار وبعض عناصر الضعف التي عانت منها، لكنها استطاعت الحفاظ على وحدتها وتماسكها بقطع النظر عمّن حكمها، لكنها اليوم مهدّدة بالتشطير والانقسام والتفتيت.

**لم يحدث في تاريخ الدولة العراقية، التي أسست في العام ١٩٢١، أن تعرّضت كيانيتها للتصدّع كما هي الآن**

وبكل الأحوال ما كان لداعش وأخواتها إحداث مثل هذا الشرخ العميق في كيانية الدولة العراقية، لولا الضعف الذي اعتراها والهزال الذي أصابها، وخصوصاً بعد الاستيلاء على الموصل وصلاح الدين وتلعفر وأجزاء من ديالى

والتلويح بالتوجّه صوب بغداد «العاصمة»، وكانت تلك مفاجأة كبرى وغير متوقعة، أما المفاجأة الثانية فهي إعلان دولة الخلافة وتنصيب (أبي بكر البغدادي) خليفة للمسلمين، وكان ظهوره العلني في جامع النوري الكبير في الموصل مفاجأة أخرى، لإظهار قوة التنظيم وتحدّيه لحكومة بغداد، ولعلّ هذا التطور الدرامي الذي كانت صدمته الأولى في الموصل، يعد الحدث الأبرز الذي شهده العراق بعد الانسحاب الأميركي نهاية العام 2011.

## أولاً: استراتيجية جديدة لداعش

يشكّل احتلال الموصل انتقالاً حاسماً في استراتيجية تنظيم داعش وبقية الجماعات الإرهابية، التي كانت خطتها لسنوات غير قليلة، تقوم على المداهمات والتفجيرات والمفخخات، وإحداث ما تستطيع من أذى بالدولة العراقية ورعب بالمجتمع العراقي مادياً ومعنوياً، اجتماعياً واقتصادياً سياسياً ونفسياً، وذلك هدف أي جماعة إرهابية، ولكن داعش ذات التنظيم الحديدي والحركة الزئبقية، انتقلت إلى استراتيجية الاستيلاء على الأراضي ووضع اليد على الإدارات والمؤسسات والمرافق والبقاء فيها، والتمدّد بعدها إلى احتلال مناطق جديدة، وصولاً إلى إعلان «الدولة الإسلامية»، وتسمية خليفة للمسلمين من الواجب طاعته وفرض قواعد حكم تنسجم مع التوجهات الأيديولوجية (الإسلاموية) لداعش، كتنظيم متطرف وفكر متعصب لا يؤمن، الّا بالعنف ويخوّن الجميع، ويكفّر من لا يدين بالولاء له.

إن هذا التطور في استراتيجية داعش، جاء في أعقاب نتائج الانتخابات النيابية التي جرت في 30 نيسان (ابريل) 2014، وعشيّة انعقاد الجلسة الأولى للبرلمان العراقي الجديد، الذي سينتخب رئيساً له ورئيساً للجمهورية، وهذا الأخير يسمّي رئيس الوزراء من الكتلة الأكبر لتحظى بتصويت البرلمان، وهي المسألة الجدالية المستمرّة حول تجديد الولاية الثالثة لرئيس الوزراء أو تمديدها، وفي الوقت نفسه، أنها انعكاس لأزمة الحكم المستفحلة وللانقسام السياسي والطائفي والإثني الحاد، الذي أعقب الاحتلال الأميركي للعراق منذ العام 2003 وإلى الآن.

تأتي استراتيجية داعش الجديدة بالانتقال من أعمال الارهاب والعنف العشوائية، التي تستهدف ساحات عامة ومناطق تجمع سكاني وأسواق ومحال تجارية ومدارس وجوامع وكنائس، إلى استراتيجية احتلال مناطق

جغرافية واسعة وإدارتها، والامتداد خارجها، والتهديد بالتوجّه إلى بغداد، وذلك في تطوّر جديد وغير مسبوق.

قد تكون خطوة داعش تلك مغامرة جديدة للتنظيم أقرب إلى العمل الانتحاري الجماعي، بعد أن درجت على الأعمال الانتحارية الفردية، لكن تطوّرات المشهد السياسي والبيئة الحاضنة، كانت عنصر تشجيع له للقيام بتغيير مسارات استراتيجيته، فضلاً عن تعاون جماعات سياسية معه محسوبة على النظام السابق، بعضها من العسكريين وآخر من الطريقة النقشبندية، وثالث من **حزب البعث** المحظور، كما جاء على لسان ممثله **خضير المرشدي**، حين عدّ داعش أحد الفصائل المعارضة للمالكي[1]، ومع أنه رفض تضخيم دورها، لكنه اعترف بوجود تحالفات مباشرة أو غير مباشرة معها، ومع مجموعات وتنظيمات إسلامية أخرى، على الرغم من أن قرار داعش بإعلان «الدولة الإسلامية»، كان إحراجاً للجميع، وفي مقدمتهم من أراد التحالف معها سرّاً أو علناً أو سكت عن استيلائها على الموصل، وعن مشروعها السياسي والحربي التكفيري، وهو ما عدّته «**هيئة علماء المسلمين**» المعارضة أمراً خاطئاً، فضلاً عن أنه غير ملزم للمسلمين، وذهب الأزهر الشريف وهيئات دينية عربية وإسلامية إلى التنديد بإعلان داعش[2].

**قد تكون خطوة داعش تلك مغامرة جديدة للتنظيم أقرب إلى العمل الانتحاري الجماعي**

(1) يشيد عزت الدوري بـ«شيوخ العشائر» وما يصفها بـ«جيوش وفصائل الثورة» من رجال الطريقة النقشبندية ومقاتلي الجيش الوطني ومقاتلي القيادة العليا للجهاد والتحرير ومقاتلي الجيش الإسلامي ورجال كتائب ثورة العشرين.. ومقاتلي جيش المجاهدين وبعض مجاميع أنصار السنة.. **وفي طليعة هؤلاء جميعاً أبطال وفرسان القاعدة والدولة الإسلامية**، موقع قناة العربية ـ 13 ـ تموز ـ 2014، نقلاً عن شبكة CNN.

(2) مصطفى بسيوني، داعش والخلافة الاسلامية، صحيفة السفير اللبنانية، 3 ـ 7 ـ 2014.

قد يكون استبدال استراتيجية داعش من الارهاب المباشر إلى السيطرة على مناطق واسعة، وإعلان دولة الخلافة الإسلامية الواجبة الطاعة، جاء بسبب الشعور بهشاشة الكيانية الرخوة للدولة العراقية، وبلوغها درجة من التفكك ناجمة عن الانقسام السياسي من جهة، وتفلّت اقليم كردستان من هيمنة الدولة الاتحادية، فضلاً عن تصديره للنفط من دون موافقة بغداد من جهة ثانية، زيادة على اتساع نطاق حركة الاحتجاج في العديد من المحافظات، مستقطبة مطالب شعبية ومشروعة في الغالب، في حين ظلّت الحلول المطروحة لتلبية تلك المطالب قاصرة ومبتورة، وفي أحسن الأحوال لم تكن مرضية أو مقبولة من جانب فئات واسعة في العديد من المحافظات المعترضة، وخصوصاً في غرب العراق وشماله.

**أن قرار داعش بإعلان "الدولة الإسلامية"، كان إحراجاً للجميع، وفي مقدمتهم من أراد التحالف معها سرّاً أو علناً أو سكت عن استيلائها على الموصل**

وإذا كان ثمة أمل في إحداث تغيير في الانتخابات، حسبما راهن كثيرون بما فيهم بعض الأطراف المشاركة في العملية

السياسية أو خارجها، إلّا أن النتائج التي جاءت بها كانت مخيّبة لآمال «داعش» وللعديد من القوى التي كانت تعوّل على إمكانية حدوث تصدّع في تركيبة الحكم، وخصوصاً لدى تيار «الشيعية السياسية»، وهو الأمر الذي لم يحصل على الرغم من الخلافات بين أطرافها، واتساع نطاق الجهات المناوئة لتجديد المالكي لولاية ثالثة.

ولكن من جهة أخرى أثار الحدث تداعيات مختلفة، فليس من المعقول أن يستطيع بضعة آلاف من المسلحين احتلال محافظة الموصل من دون مواجهة تُذكر، والتوجه بعدها إلى محافظة صلاح الدين ومركزها مدينة تكريت، ثم التحرك صوب تلعفر وبعض بلدات محافظة ديالى، فلم يكن أحداً يتوقّع ذلك، لاسيما وأن ما هو معروف ومتداول عن بناء الجيش «الجديد»، وما صرف عليه من تمويل وتجهيز وتدريب كان كبيراً جداً، فكيف حصل مثل هذا الانهيار وبهذه السرعة الفائقة؟

## ثانياً: خطايا وتواطؤ

لقد حلّ بول بريمر الحاكم المدني الأمريكي للعراق (13 أيار/ مايو 2003 ـ 28 حزيران/ يونيو 2004)[3]، الجيش القديم الذي أسس في العام 1921 مع تأسيس الدولة العراقية المعاصرة، وتلك خطيئته الأولى والأساسية بعد الاحتلال، إذ ترك البلاد للفوضى والارهاب والعنف والفساد المالي والإداري، وباستثناء نوات من القيادات العسكرية السابقة، بُنيَ جيش جديد عن طريق قبول أفراد من الميليشيات المعارضة لنظام صدام حسين سابقاً، من لواء بدر الذي أسس في طهران أيام الحرب العراقية- الإيرانية، وذلك بعد قيام المجلس الإسلامي الأعلى العام 1982، وقوات البيشمركة، التي كانت موجودة أصلاً في كردستان بصورة رسمية منذ أواخر العام 1991، حين سحبت الحكومة العراقية إدارتها وموظفيها وقواتها من كردستان، وقامت البيشمركة بملء الفراغ، خصوصاً بعد قرار دولي لثلاثي (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا)، لإعلان منطقة ما فوق الخط 32 ملاذاً آمناً Save Heaven[4].

(3) قرار الحاكم المدني الأميركي «بول بريمر» حل القوات المسلحة العراقية وكافة الدوائر المرتبطة بها في 16 /5/ 2003 وفق القرار رقم (2) الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة.

(4) بعد انتهاء حرب الخليج الثانية عام 1991 فرضت الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا حظرا جويا داخل العراق، واستندت هذه الدول إلى القرار رقم 688 والصادر عن مجلس الأمن يوم الخامس من أبريل/نيسان 1991، مع أنه لا ينص على فرض الحظر الجوي.

واضطرّت الحاجة إلى مواجهة الإرهاب بناء جيش كبير، بعد أن كانت خطة الأمريكان تقضي بوجود جيش عراقي محدود العدد والعدّة، وخصوصاً بعد إلغاء التجنيد الإلزامي، لاعتبارات تتعلق بالصراع العربي ـ الإسرائيلي،

**كانت خطة الأمريكان تقضي بوجود جيش عراقي محدود العدد والعدّة، وخصوصاً بعد إلغاء التجنيد الإلزامي، لاعتبارات تتعلق بالصراع العربي ـ الإسرائيلي**

ولكن للضرورة أحكام كما يقال، فقد بلغ قوام الجيش الآن «نحو مليون جندي عراقي»، فكيف حصل ما حصل، بحيث ترك الضباط والجنود أسلحتهم ووحداتهم وولّوا هاربين «ذهبوا خفافاً»، الأمر الذي يطرح أسئلة مشروعة تحتاج إلى مساءلة واسعة فكرية وسياسية وقانونية وتاريخية ونفسية، علماً بأنه يقدّر عدد أفراد الجيش في الموصل وحدها نحو 50 الف جندي أو ما يزيد، وكذلك ما يزيد على 20 الف شرطي؟

قد يكون هناك نوع من الخدر وضعف اليقظة والتواطؤ، بانشغال الفرقاء، وخصوصاً من دولة القانون بترتيب موضوع الوزارة وتشكيلاتها بعد الانتخابات، إذ أن الصراع الطاغي والمحموم، كان ولا يزال ينصبّ حول موضوع الولاية الثالثة لرئيس الوزراء، وهو الأمر المحتدم والمتأجج بامتياز منذ شهور، لكن مثل هذا الاستنتاج وحده غير كاف، ذلك أن ما حدث كان أحد نتائج الاحتراب السياسي، وغياب الرؤية المشتركة للفرقاء، ومحاولة كل طرف الحصول على المكاسب وتهميش الآخر، فلم تنجح الحلول الأمنية والعسكرية من القضاء على أزمة الفلوجة المستفحلة منذ نحو بضعة أشهر، فضلاً عن تلبية مطالب المحتجّين المشروعة في الأنبار والموصل وصلاح الدين وديإلى وكركوك ومناطق حزام بغداد وغيرها، وهي مطالب يعترف بها رئيس الوزراء وأركان الحكم على اختلاف توجهاتهم، لكن المسألة أعقد من ذلك بكثير، وهي تتعلق بتجفيف منابع الإرهاب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية والمذهبية، والأمر له صلة بالفقر والجهل والبطالة، فضلاً عن سياقات العلاقة بين المجاميع العشائرية والقبلية وبألغام الدستور وبالممارسات السلبية، وبالأساس بضعف الثقة وانعدامها أحياناً، ناهيكم عن استمرار نهج التهميش والإقصاء، بسبب قانون اجتثاث البعث الذي استبدل بقانون «المساءلة والعدالة» والمخبر السرّي وقضايا إطلاق سراح المعتقلين، وهي مطالب تكاد تكون موحّدة للجهات والمناطق المحتجّة!

## ثالثاً: الدولة من سياقات الوحدة إلى احتمالات التفكك

الخشية اليوم هي في تفكّك الدولة العراقية، التي أطيح بالعديد من مؤسساتها بسبب الاحتلال الأمريكي العام 2003، واستمرت كيانيتها في حالة من

الانقسام لدرجة التشظي أحياناً، بسبب المحاصصة المذهبية والأثنية ونظام التقاسم الوظيفي، الذي كرّسه بول بريمر سواء في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام 2004 أو في الدستور العراقي الدائم في العام 2005، الذي قام على ما سمّي بالمكوّنات، في حين تقوم الدولة الديمقراطية العصرية في العالم وعلى اختلاف مستوياتها على مبدأ المواطنة، بالاستناد إلى المواطنين الأفراد وحقوقهم وليس على اعتبارات أخرى. وباتت الدولة اليوم مهدّدة وتحت ضغط عاملين:

**الأول: جنوح إقليم كردستان باتجاه توسيع صلاحياته التي هي أقرب إلى الكونفدرالية**، وصولاً إلى كيانية مستقلة، وهو ما عبّر عنه رئيس الاقليم مسعود البارزاني بقوله: إن ما حدث في العراق في الأيام الماضية خلق واقعاً جديداً، وإن الأحداث أكّدت أن الشعب الكردي عليه أن يغتنم الفرصة الآن ويحدد مستقبله، وهو الأمر الذي يضع مسألة الدولة الكردية موضوعياً على بساط البحث أكثر من أي وقت مضى، وانعقدت النيّة على إجراء استفتاء بشأن حق تقرير المصير الذي سبق أن صوّت لصالحه (98%) في العام 2005 (ولم يكن مثل ذلك الاستفتاء ملزماً، بل كان هدفه رسالة إلى القوى الأخرى وجس نبض لردود فعلها)، وكذلك استفتاء بخصوص كركوك لتخيير سكانها بين الانضمام إلى اقليم كردستان أو البقاء في وضعها السابق.
**الثاني**: هو **ارتفاع المطالبات في المناطق الغربية من العراق وشماله بالتحوّل إلى أقاليم** وفقاً لصيغة إقليم كردستان، وهو الأمر الذي جاء على ذكره الدستور، وذلك «أملاً» من سكان هذه المناطق بالتحلل من القبضة القوية للحكومة الاتحادية، والتمتع بصلاحيات حكم أنفسهم بأنفسهم في إطار «استقلالية» أشبه «باستقلالية» إقليم كردستان.

وإذا كان سكان محافظتي الأنبار وصلاح الدين، والقوى السياسية التي يطلق عليها «السنّية السياسية»، قد رفضت الدستور أو عارضته أو تحفّظت عليه في العام 2005، لأنه احتوى على الفيدرالية، وأن الموصل كادت أن تسقط الدستور (طبقاً لأحكامه فيما إذا لم تصوّت لصالحه ثلاث محافظات)، فإنها اليوم الأكثر اندفاعاً بإزاء موضوع الفيدرالية، لشعورها بالحيف والتهميش.

ولعلّ المفارقة تتجلّى في أن المحافظات الجنوبية «والشيعية السياسية»، وخصوصاً المجلس الإسلامي الأعلى ورئيسه آنذاك السيد عبد العزيز

الحكيم، التي كانت من المؤيدين لفكرة الفيدرالية وحاولت مع الكرد تمريرها في الدستور، هي اليوم الأكثر تحفّظاً على «استقلالية» المحافظات الغربية والشمالية التي عنوانها «الفيدرالية»، بل إنها تقرأها بوصفها «انفصالاً» و«تقسيماً»، بحسب خطة بايدن أو توسيعها إلى أكثر تشظياً بزيادة الوحدات الفيدرالية[5]، لتشمل عدد آخر من المحافظات التي يمكن أن تتحوّل إلى إقليم.

لقد وجدت المحافظات الغربية والشمالية في خطة داعش الهجومية، فرصة في ضعضعة الدولة وإظهار هشاشة حكومة المالكي، ومن ثم فهي تنتظر النتائج التي سيمخض عنها الصراع مع بغداد، بل إن بعض قيادات من العشائر اجتمعت في أربيل وأعلنت أنها مع هجوم داعش على بغداد، لوضع حد لتسلط حكومة المالكي، ولعل اليأس من إجراء تغيير وإعادة ترتيب العلاقة الجديدة على أسس مختلفة ومراعاة مطالب سكان هذه المناطق، هو الذي يدفع بعض ما يسمى برؤساء العشائر وقوى سياسية ودينية إلى تأييد داعش، وإن كان بشكل مؤقت أو ظرفي، لكنها ترتكب خطأ تاريخياً كبيراً سيلحق ضرراً بالدولة العراقية وتاريخها، لاسيّما تأييد قوى إرهابية تكفيرية.

**لقد وجدت المحافظات الغربية والشمالية في خطة داعش الهجومية، فرصة في ضعضعة الدولة وإظهار هشاشة حكومة المالكي**

(5) في يوم 2007/9/26 أقر مجلس الشيوخ الأميركي خطة غير ملزمة لتقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم وقد صوت للقرار 75 شيخًا من أصل مائة، وصوت ضده 23، وكان السيناتور الديمقراطي جوزيف بايدن رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، قد قاد الحملة داخل مجلس الشيوخ، وفي وسائل الإعلام الأميركية، وفي اتصالات قام بها مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي، لتمرير مشروع الكونفدرالية الضعيفة في العراق.

## رابعاً: قراءة غير تقليدية

أن سيطرت داعش على الموصل بدأت بإرسال تهديداتها بالتمدّد نحو بغداد، وأعلنت مؤخراً إعلان «الدولة الإسلامية» وتنصيب **أبي بكر البغدادي** خليفة للمسلمين، وأوجبت طاعته والامتثال لإرادته بوصفه «ولي الأمر»، وهكذا أخذت تختلط أوراق السياسة والمصالح والاتفاقات، بالأوراق العسكرية والأمنية والدينية والطائفية لدرجة معقّدة، خصوصاً بتسلّل قوات داعش واحتلالها مناطق شاسعة من شمال العراق وغربه، وسط ذهول وقلق عالميين وإقليميين، وحالة ذعر عراقية لا تزال مستمرة، صاحبها ارتفاع أسعار المواد الغذائية وشحّ بعضها وارتفاع أعداد النازحين، وتدهور ثقة المواطن بالدولة المتدهورة أصلاً.

والسؤال الذي يواجه الجميع: كيف استطاعت قوات داعش أن تسيطر بهذه السرعة الخاطفة على الموصل وتكريت، وتتوغّل شرقاً وجنوباً مهدّدة

بالوصول إلى بغداد ومناطق أخرى، لا سيّما بعد النصر السهل الذي حققته؟ ثم ماذا بعد اعلان خلافتها «الكونية»؟، الأمر بحاجة إلى **قراءة غير تقليدية للوقائع**، نحاول تلمّس بعض عناصرها عن طريق:

**أن ابو بكر البغدادي (خليفة المسلمين) كان معتقلاً في سجن بوكو من جانب الأمريكان، وأطلق سراحه في ظرف غامض وملتبس، الأمر الذي يثير علامات استفهام كبيرة حول نشاطه وحركته**

1 ـ إن قيادة قوات داعش مدرّبة ونواتها الأساسية «عقائدية»، وقد تمكّنت من غسل الكثير من الأدمغة والتأثير في العقول، مستغلة أوضاع الحراك الشعبي وازدياد النقمة على الحكم للتوسع والانتشار، فضلاً عن البطالة والفقر والتخلّف، فقامت بتجنيد العديد من الشباب من الأوساط الشعبية المتدنّية والساخطة. وتتألف القيادة من 10 أعضاء وهم في غالبيتهم الساحقة ضباط في الجيش العراقي السابق.

2 ـ تعود أصول تنظيمات داعش إلى تنظيمات القاعدة، حتى أن أبو بكر البغدادي واسمه الحقيقي (**إبراهيم عواد إبراهيم علي البدري السامرائي** من مواليد العام 1971، والذي كان خطيباً في أحد جوامع بغداد)، ومن الجدير بالذكر أن ابو بكر البغدادي (خليفة المسلمين) كان معتقلاً في سجن بوكو من جانب الأمريكان، وأطلق سراحه في ظرف غامض وملتبس، الأمر الذي يثير علامات استفهام كبيرة حول نشاطه وحركته، والمهمات التي اضطلع بها، وهي مهمات كبيرة جداً، تحتاج إلى معرفة وتمويل وإمكانات لوجستية غير قليلة، فما بالك حين يحتل الموصل وتكريت ويعينّ محافظين للمحافظتين من أنصار النظام السابق، وممن كانوا في المسؤولية سابقاً، فضلاً عن إدارته لهذه المناطق بعد انسحاب الجيش منها، وذلك منذ 10 حزيران (يونيو) 2014. وهناك تساؤل غير بريء حول إطلاق سراح البغدادي، على الرغم من معرفة المخابرات المركزية الأمريكية الـ CIA بخطورته.

3 ـ تفيد تسريبات The intercept أن البغدادي كان قد درس في بغداد ولديه تحصيل علمي (ماجستير ودكتوراه) من الجامعة الإسلامية، ومن هواياته لعبة كرة القدم، وكانوا يشبهونه بليونيل ميسي اللاعب الارجنتيني الشهير، وقد عاش نحو عشرة أعوام في غرفة ملحقة بأحد مساجد منطقة الطوبجي (مدينة الحرية) قرب مدينة الكاظمية حتى العام 2004، ويعد ظهوره في جامع النوري الكبير في الموصل، أول ظهور علني له إذ

**هناك تساؤل غير بريء حول إطلاق سراح البغدادي، على الرغم من معرفة المخابرات المركزية الأمريكية الـ CIA بخطورته**

وصل إليه بموكب ضخم، ضمّ عدد كبيراً من سيارات الدفع الرباعي السوداء المزوّدة بالعديد من الأسلاك وأعمدة الاتصال اللاسلكية، التي يعتقد أنها سيارات للتشويش على إرسال الهواتف المتنقلة، التي توقفت قبل ساعة من وصوله إلى الجامع وخلال مدّة بقائه وبُعيد خروجه منه.

**أن وكالة الأمن القومي الأميركي وبالتعاون مع نظيرتيها البريطانية M16 والموساد الإسرائيلية، مهّدت لظهور «تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام» داعش**

4 ـ الطريف في الأمر إن إدوارد سنودن الأميركي، المتعاقد السابق لدى وكالة المخابرات المركزية CIA، يشير إلى أن وكالة الأمن القومي الأميركي وبالتعاون مع نظيرتيها البريطانية M16 والموساد الإسرائيلية، مهّدت لظهور «تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" داعش، والهدف بحسب موقع The Intercept هو استقطاب متطرفين في مكان واحد في عملية يرمز لها **بعش الدبابير**، وذلك لرفع شعارات إسلامية متطرفة، والهدف هو خلق عدو قريب موجه ضد الدول الإسلامية نفسها، وليس ضد إسرائيل بحسب وثائق سنودن، وهناك إشارات وردت على لسان سنودن إلى أن البغدادي، كان قد تلقى تدريباً عسكرياً ودورات في الخطابة وفي علم اللاهوت على أيدي تلك الجهات وبخاصة الموساد[6].

(6) كشف إدوارد سنودن، المتعاقد السابق مع وكالة الأمن القومي الأميركية، أن الأخيرة وبالتعاون مع نظيرتيها البريطانية «M16» و«معهد الاستخبارات والمهمات الخاصة» الموساد مهدت لظهور تنظيم دولة العراق والشام «داعش»، ونشر موقع «ذي إنترسيبت» The Intercept، تسريبات عن سنودن تؤكد تعاون أجهزة مخابرات ثلاث دول «الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل» لخلق تنظيم إرهابي قادر على استقطاب المتطرفين من جميع أنحاء العالم في مكان واحد في عملية يرمز لها بـ«عش الدبابير». نقلاً عن موقع «العراق. نت».

5 ـ قد يتصوّر البعض أن القوة التي تستطيع وضع يدها على مقدّرات الدولة العراقية، في محافظة كبيرة مثل الموصل بعدد سكانها الذي يقارب الأربعة ملايين، وفي مدينة الموصل وحدها الذي يصل عدد نفوسها إلى أكثر من مليون وسبعمئة ألف نسمة، لا بدّ أن تكون كبيرة جداً، لكن حقيقة الأمر أن تعداد قوات داعش في العراق لا يتجاوز الـ 5 آلاف مقاتل، وقد أسست في نيسان (ابريل) 2013، عن طريق اتحاد تنظيمات «**القاعدة في بلاد الرافدين**» و«**جبهة النصرة**» السورية التي تضم نحو (7 ـ 8) آلاف مقاتل، وإن كان العدد قليلاً والرقم ضئيلاً قياساً للجيش العراقي، لكنها وجدت أرضاً صالحة في المناطق السنّية، بسبب الشعور بالتهميش والعزل، إذ شكّلت هذه المناطق تربة خصبة لتفقيس بيضها، وفي الأقل سهّلت عملياً مهمتها أو لم تتعرّض لها في البداية، خصوصاً لمحاولتها التصدّي لحكومة المالكي، وبذلك وجدت فيها بعض الأوساط أداة لتحقيق أهدافها المشتركة.

**هناك إشارات وردت على لسان سنودن إلى أن البغدادي، كان قد تلقى تدريباً عسكرياً ودورات في الخطابة وفي علم اللاهوت على أيدي تلك الجهات وبخاصة الموساد**

6 ـ إن **وجود بيئة حاضنة** لتنظيمات داعش، لم يكن وليد

اللحظة، بل سبقه بأشهر وربّما سنوات لوجود مسلح لتنظيمات القاعدة التي تمكّنت الصحوات من إنزال ضربات موجعة بها، فضلاً عن أنها كانت على مدى عام ونيّف تتقاضى «أتاوات» من المواطنين في الموصل(*)، وتفرض نفوذها السياسي والمعنوي على الناس، من دون أية مساءلة من جانب القوات المحلية أو الاتحادية، التي كانت تتحاشى الاصطدام بها، ولا سيّما أن مناطق كثيرة كانت تخضع لسيطرتها، ولا سيّما في الليل حيث تقوم هي ببسط نفوذها واستعراض قوتها أمام المجتمع الموصلي.

**كانت على مدى عام ونيّف تتقاضى "أتاوات" من المواطنين في الموصل، وتفرض نفوذها السياسي والمعنوي على الناس، من دون أية مساءلة من جانب القوات المحلية أو الاتحادية**

(*) تشير المعلومات التي أدلى بها عدد من النازحين من التجار ورجال الاعمال وحتى موظفين حكوميين، من أن داعش كان لها نظام جباية يتم تحت الخوف والانتقام والتهديد والوعيد، ولهذا كانت تحصل على اموال ليست بالقليلة لتمويل انشطتها الارهابية.

وقد وجدت داعش فرصة تاريخية لها لاختراق مفصل مهم من مفاصل الدولة العراقية، ولا سيّما باحتلال ثاني أكبر مدينة بعد العاصمة بغداد، فالموصل حاضرة الشمال العراقي لما تمتلكه من غنى وعمق واتساع مدني وتجاري وتاريخي، والأغلبية الساحقة من سكانها هم من العرب، وفيها أقليات كردية ازدادت في السنوات الأخيرة، وأن أكثرية السكان من المسلمين، لكن فيها قرى وبلدات مسيحية بالكامل مثل **القوش وتلكيف وباطنايا** وبعض مناطق سهل نينوى، ويطالب بعض قياداتهم بحكم ذاتي أو إقليم بحسب ما يتردّد أحياناً في الإعلام.

في ظل الأجواء التي وفرتها البيئة الحاضنة، حصل نوع من «التخادم" بين داعش وقوى مخلوعة من أنصار النظام السابق وبعض ضباط الحرس الجمهوري، وتواطؤ من جانب بعض الضباط في الجيش الاتحادي، وقسم من هؤلاء من الحرس الجمهوري سابقاً، الذين فضلوا الانسحاب، بل إنهم انسحبوا باتفاق ليس بعيداً عن إشارات مسبقة، مع موقف «متفرج» من جانب الإدارة الكردية.

7 ـ «داعش» وجدت فرصة لها لتحالفات محلية مع قوى سياسية، والقوى السياسية المخلوعة وجدت فرصة لها باستعمال داعش ضد حكومة المالكي، وهكذا كلٌّ طرف أراد استخدام الطرف الآخر، في إطار نظرة قصيرة الأمد، لا تعي إزاء المخاطر المستقبلية، وخصوصاً ما قد يصيب كيانية الدولة العراقية والوحدة الوطنية من تصدّعات محتملة.

**حصل نوع من "التخادم" بين داعش وقوى مخلوعة من أنصار النظام السابق وبعض ضباط الحرس الجمهوري، وتواطؤ من جانب بعض الضباط في الجيش الاتحادي**

ومثل هذا الخطأ الفادح والجسيم وقعت به بعض أطراف المعارضة العراقية سابقاً، ضد صدام حسين التي اعتقدت أن الهدف المشترك بينها وبين القوى الدولية هو الإطاحة بالنظام، ولا يهمّ إن تعاونت مع الأمريكان أو غيرهم، طالما هناك مصلحة مشتركة، ويمكن حلّ موضوع التخلّص من الأمريكان والمحتلين لاحقاً، وهو ما دفع العراق ثمنه باهظاً ولا يزال منذ 11 عاماً ونيّف، وهو الأمر الخاطئ الذي يتكرّر بخصوص التعاون مع داعش أو غضّ النظر عن مخاطرها، بتسويغ الوقوف ضد حكومة بغداد ذات التوجهات الشيعية.

**كانت التعويلية ولا تزال خطراً على القوى السياسية نفسها، التي تفقد استقلاليتها وهويتها حين تغامر بالتعاون مع القوى الخارجية للوصول إلى أهدافها**

لقد كانت التعويلية ولا تزال خطراً على القوى السياسية نفسها، التي تفقد استقلاليتها وهويتها حين تغامر بالتعاون مع القوى الخارجية للوصول إلى أهدافها، إذ إن مثل هذا الخطر يمتد إلى الدولة وكيانيتها، ذلك أن القوى الدولية لها مصالحها وأهدافها، وهي ليست مشروعاً خيرياً، بحسب الطلب، وإنما لها أهدافها المعادية لتطلعات بلداننا وشعوبنا والمتعارضة معها.

## خامساً: داعش وكردستان والدولة الكردية المنشودة

بعد احتلال الموصل من جانب قوات داعش وترك الجنود والضباط أسلحتهم ووحداتهم، حصل نوع من الارتباك في كركوك أيضاً، وكان احتمال حصول فراغ عسكري وارد جداً، بسبب حالة تردّي المعنويات، وهنا حاولت قوات إقليم كردستان (البيشمركة) ملء الفراغ بشأن كركوك، وذلك في إطار المناطق المتنازع عليها، وقد وجدت الفرصة مناسبة لمدّ نفوذ الإقليم إلى هذه المناطق المُختلف عليها، وهو وإن بدا حالياً أمرٌ مسكوتٌ عنه، لكن الصراع سيأتي بشأنه لاحقاً لا محال سواء بين الحكومة والإقليم، أو بين داعش والإقليم.

وقد ظلّت كركوك مصدر نزاع داخلي وإقليمي ودولي منذ عقود من السنين، لاسيّما وأنها تمثل خليطاً فسيفسائياً وتنوّعاً موزائيكياً من الأديان والطوائف والقوميات، ففيها المسلمون وهم أغلبية السكان سنّة في أكثريتهم وشيعة أيضاً، وفيها المسيحيون، ويقطنها العرب والتركمان والكرد، وتعرّضت في ظل نظام البعث السابق، إلى محاولة لتغيير التركيب السكاني والديموغرافي سواء بتهجير الآلاف من أبنائها من الكرد والتركمان، وتشجيع العرب

بالانتقال إليها وإعطائهم أفضليات في العمل والوظيفة والسكن وغير ذلك من الامتيازات.

والأكثر من ذلك، أصدر مجلس قيادة الثورة السابق قراراً في 6 أيلول (سبتمبر) 2001، يقضي بإمكانية تغيير القومية إلى العربية في حالة حصول خطأ في تسجيل هوّية الأحوال المدنية، ولم يعط مثل هذا الحق للكرد أو للتركمان، الأمر الذي يعكس مدى التمييز ومحاولة تغيير الطابع القومي للمدينة بشكل خاص والمحافظة بشكل عام.

وقد ظلّت كركوك مصدر نزاع بين الحركة الكردية والحكومات المركزية، فلم يتم الاتفاق عليها في إطار بيان 11 آذار (مارس) العام 1970 بين الحكومة العراقية برئاسة **أحمد حسن البكر** والثورة الكردية بقيادة **الملّا مصطفى البارزاني**، وتم تأجيل البت بمستقبلها، وعندما شرّع قانون الحكم الذاتي العام 1974، الذي كان واحداً من أسباب اندلاع القتال بين الطرفين، ظلّت كركوك على وضعها.

وحتى عندما تم التفاوض بين قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني وحزب البعث العام 1984 بعد أحداث بشتاشان، لم يتم «التحرش» بما كان عليه الأمر بشأن كركوك، وهو الأمر الذي استمر بعد الانتفاضة العام 1991 في الشمال (كردستان) وفي الجنوب، حين تم التفاوض بين قيادة الجهة الكردستانية، ولا سيّما بين مسعود البارزاني وجلال الطالباني، وبين الحكومة العراقية، إذ ظلّت كركوك خارج دائرة الاتفاق، وإن كان الكرد لا يتركون مناسبة الإ وذكّروا بكرديتها، في حين يذهب التركمان إلى تأكيد تركمانيتها، وبفعل الوجود العربي فيها- فإن عرب كركوك، سواء الأصليين أو الذين تم إسكانهم بعد العام 1970، يميلون إلى بقاء كركوك في إطار الحكومة الاتحادية (المركزية)، وهو الأمر الذي ظلّ مصدر خلاف عشية إقرار قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية وفيما بعد في الدستور.

لقد أعلن رئيس الإقليم مسعود البارزاني أن المادة 140 التي تم ترحيلها من المادة 58 من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام 2004، من الدستور المتعلقة بمصير كركوك، قد انتهت بعد انتظار طويل من الكرد، ولا بدّ من استفتاء حول مستقبل كركوك التي يعدها الكرد «قدس الأقداس»، وهو ما

سبق أن جاء ذلك على لسان رئيس الجمهورية جلال الطالباني الغائب منذ سنتين عن المشهد السياسي لأسباب صحية.

وتقضي المادة 140 بتطبيع الأوضاع وإعادة المهجرين وتعويضهم وإجراء استفتاء سكاني، لكن ذلك لم يحصل، بل ازداد الشعور بالغبن لدى جميع الفرقاء واتسعت الهوّة بينهم، ولعلّ ما حصل سيزيد الطين بلّة ويؤجج المشاعر القومية إلى حدود كبيرة، وقد عبّر عن ذلك التركمان برفضهم الاستفتاء في هذه الظروف وفعل ذلك عرب كركوك أيضاً، في حين كان كرد كركوك والمناطق الأخرى، قد أعربوا عن تأييدهم لهذه الخطوة وللاستفتاء في إطار حق تقرير المصير وصولاً لإعلان الدولة الكردية المنشودة.

## سادساً: من هي داعش؟

لقد أثارت عملية احتلال الموصل أسئلة كبرى سياسية وعسكرية وأمنية، فمن تكون داعش بحيث تستطيع احتلال مناطق واسعة من العراق، وكيف نشأت وإلى ماذا تنتمي ومن هم حلفاؤها، وما هو سر حركتها ومن أين تمويلها؟ ومثل هذه الأسئلة ازدادت راهنية بخصوص الدولة الإسلامية وخليفتها أبي بكر البغدادي.

أسس تنظيم داعش في نيسان (ابريل) العام 2013، وذلك بعد اتحاد «دولة العراق الإسلامية» التابع **لتنظيم القاعدة**، الذي عّد فرعاً مستقلاً منذ تشرين الأول (اكتوبر) العام 2006، وتنظيم المجموعة الإسلامية في سورية المعروف باسم «**جبهة النصرة**». ولم يحصل الاندماج دون قتال وضحايا، فقد اندلعت الحرب بين الطرفين وخصوصاً في مطلع العام الجاري، إلى أن تم الاتفاق على توحيد التنظيمين.

وكان من أولى قرارات داعش هي التحلل من الالتزامات السابقة مع تنظيم القاعدة، ولا سيّما من قيادة أيمن الظواهري، الذي كان رأيه اقتصار عمل القاعدة ودولة العراق الإسلامية على العراق وحده دون سواه، في حين تكون ساحة جبهة النصرة هي سوريا.

**أولى قرارات داعش هي التحلل من الالتزامات السابقة مع تنظيم القاعدة، ولا سيّما من قيادة أيمن الظواهري**

أما الامتداد الأبعد لتنظيم داعش، فقد بدأ منذ وقت مبكر يوم حاول **أبو مصعب الزرقاوي** الذي قتل في العراق على أيدي الأمريكان بتعاون إيراني- عراقي ـ أميركي في حزيران

(يونيو) العام 2006، الاستقلال بالتنظيم والعمل على بناء خاص باسم «**جماعة التوحيد والجهاد**» منذ العام 2004، وذلك قبل مبايعة أبي مصعب الزرقاوي زعيم تنظيم القاعدة، **أسامة بن لادن** الذي قتل في 2 أيار (مايو) 2011، ليصبح اسم التنظيم «**القاعدة في بلاد الرافدين**».

ولكن ماذا حلّ بالتنظيم بعد اغتيال أبي مصعب الزرقاوي؟ لقد تم معالجة أمر القيادة والفراغ الذي تركه الزرقاوي بعد فترة قصيرة، باختيار «**أبي حمزة المهاجر**» وحين أعلن قيام «دولة العراق الإسلامية»، وقع الاختيار على **أبي عمر البغدادي** الذي قتلته القوات الأمريكية في العام 2010، كما قتلت مساعده أبا حمزة المهاجر، ولكن التنظيم استمر في العمل واختير **أبو بكر البغدادي** زعيماً له.

إن هيمنة داعش على الموصل الحدباء، وهي ثاني مدينة في العراق بعد بغداد، وتكنّى بـ «أم الربيعين» يضع **علامات استفهام** كبيرة، حول الصراع الدائر وأفقه وتواطؤ بعض القياديين من العسكريين أو السياسيين لتسهيل مهمة هؤلاء، وقد كان تأثير ذلك كبيراً في معنويات أفراد القوات المسلحة في مناطق أخرى، ناهيكم من انعكاساته على الجانب الشعبي فضلاً عن تدهور مكانة الدولة العراقية على المستوى الاقليمي والدولي، فعلى مدى السنوات الإحدى عشر ونيّف الماضية، وخصوصاً منذ إجلاء القوات الأميركية من العراق، في أواخر العام 2011، والدولة العراقية تواجه ممانعات ليست بالقليلة، مثلما كانت تواجه عدم قبول في السابق من دول الجوار العربي بشكل خاص والبلدان العربية بشكل عام، ويعود ذلك للانقسام السياسي الحاد وضعف الهوّية العراقية، وجوانب أخرى لها علاقة بالموقف المذهبي والطائفي، ناهيكم عن علاقة بغداد بطهران التي لا تلقى ارتياحاً عربياً، وخصوصاً بعد ما حصل في سوريا وتوجه دول الخليج والولايات المتحدة للإطاحة بالنظام السوري، بعد اندلاع المواجهة السلمية المدنية التي تحوّلت إلى صراعات مسلحة، هي أقرب إلى مصارعة على الطريقة الرومانية التي لا تنتهي إلا بموت أحد الطرفين، ووصول الطرف الآخر إلى درجة من الإعياء والإنهاك أقرب إلى الموت.

**تشير بعض المعلومات أن بعض القياديين في القوات الرسمية، سهّل المهمة للقوات الداعشية من خارجها للسيطرة على مواقع عسكرية مهمة**

وبحسب ما تشير بعض المعلومات أن بعض القياديين في القوات الرسمية، سهّل المهمة للقوات الداعشية من

خارجها للسيطرة على مواقع عسكرية مهمة، وهو ما دعا رئيس الوزراء نوري المالكي لاتهام البعض بالخيانة، بل وإقدامه على إحالة بعضهم للقضاء لمحاكمتهم، فضلاً عن إحالة الكثير منهم على التقاعد، وهو أمر يستحق التوقف عنده جدياً لإعادة تقييم عمل الجيش والقوات المسلحة، لا سيّما من حيث مهنيتها وحرفيتها وولائها للوطن، خارج نطاق الانحيازات الحزبية أو العقائدية أو المذهبية أو الأثنية أو غيرها، لأن ذلك سيؤثر في توجهات الدولة وكيانيتها.

وصول الطبقة السياسية في غالبيتها باستثناء دولة القانون، إلى قناعات من أن استمرار الوضع كما هو ومن دون تغيير سيؤدي إلى **تفتّت الدولة**، وقد يصل إلى **الحرب الأهلية** التي سيكون **التقسيم** بعدها حلّاً مُرضياً، حتى إن كان سيئاً، لكنه سيتم تسويغه بـ إيقاف نزيف الدم ووقف القتال، كما أن دولة القانون هي الأخرى تنادي بالتغيير، لكن رؤيتها تتركز على إنهاء شكل المحاصصة القديم، والإتيان بحكومة أغلبية سياسية، وهو ما يعده غالبية القوى المشاركة في العملية السياسية تجاوزاً على مبدأ الشراكة، الأمر الذي يثير مخاوف القوى الأخرى الذي تعده زيادة في عملية التهميش ومسوغاً جديداً للإقصاء والعزل، فضلاً عن ذلك فإن العديد من القوى العربية التي لها علاقة بالملف العراقي والمناوئة لحكومة المالكي، تعده غير مُطمئِن عربياً، وخصوصاً من جانب دول الخليج، فضلاً عن الولايات المتحدة، وما فتئ هؤلاء يطالبون بغداد بتشكيل حكومة موسعة وجامعة، وهو ما ذهب إليه وزير الخارجية الأمريكي جون كيري لدى زيارته لبغداد.

تمتلك داعش قدرة جبائية عالية من السكان المدنيين، وتعد أغنى منظمة ارهابية في العالم، وتقدّر ملكيتها بحوالي ملياري دولار، إذ استولت على 430 مليون دولار من المصارف الموصلية وحدها، كما حصلت على نحو 140 عربة وعدد من السيارات المصفّحة ونحو 4 آلاف صاروخ وأسلحة خفيفة ومتوسطة وعتاد بكميات كبيرة. وكانت داعش قد تأخّرت لنحو 24 ساعة عند انسحابها من حلب وفتح ممر آمن لها وللمدنيين، نظراً للخلاف حول الأموال التي بحوزتها، وتلك التي استولت عليها من أسواق حلب من النقود أو الذهب أو غيرها، وقد اندلع قتال بين القوات النقشبندية وبين قوات داعش بعد احتلال الموصل بأيام،

**تمتلك داعش قدرة جبائية عالية من السكان المدنيين، وتعد أغنى منظمة ارهابية في العالم، وتقدّر ملكيتها بحوالي ملياري دولار**

وأساسه هو وضع اليد على الأموال والاستحواذ على مناطق النفوذ.

وفي نحو عام كانت داعش تتحرك في الموصل وفي غيرها من المناطق الغربية، لتقوم بجباية الأموال من أصحاب المهن والمصالح، وكان السكان يضطرون لدفع الآتاوات إليها، خصوصاً بغياب مؤسسة الدولة ورقابتها ومساءلتها.

## سابعاً: كركوك مرّة أخرى ووفاة المادة 140

إن المشكلة ستزداد تعقيداً بخصوص كركوك التي وضع الكرد اليد عليها بعد انسحاب القوات الاتحادية، وسواء تم القضاء على داعش أو استمرت لحين، لكنه سيكون عسيراً عودة القديم إلى قدمه، فهذه مسألة صعبة للغاية إن لم تكن مستعصية، وقد تحتاج إلى عملية جراحية، لكن هذه الأخيرة قد لا تكون ناجحة، فضلاً عن ذلك غير مقبولة داخلياً وإقليمياً ودولياً، أي اللجوء إلى الحل العسكري، الأمر الذي سيضع البلاد كلّها في أتون حرب طاحنة أو حالة من التشتت والتفتت التدريجي.

وقد دعا رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني إلى إعلان وفاة المادة 140 التي كانت معطّلة، وأن الكرد عملوا على تطبيقها بطريقهم، وخصوصاً بعد ما حصل للقوات الاتحادية في الموصل ومناطق أخرى متاخمة، وكذلك طالب الأمم المتحدة بالمساعدة في إجراء الاستفتاء، لتقرير مصير كركوك بالانضمام إلى إقليم كردستان، وهو أمر سيثير خلافات حادة، وقد يؤدي إلى احترابات ربما لا يمكن وقفها بمضايقات معينّة سياسية واقتصادية.

لقد عرضنا وضع محافظة كركوك ومحاولة تغيير الطابع الديموغرافي لها وتغيير معالمها السسيو ـ ثقافية ـ القومية، وبتقديري أن ما تحتاج إليه كركوك هو حوار مجتمعي سياسي ومدني وديني، بين التنوّعات الثقافية الأثنية والدينية واللغوية والسلالية، وصولاً إلى ما هو مشترك لتقرير مصيرها، وهذا الحوار ينبغي أن يشمل الجميع في ظل تقديم المزيد من الخدمات لها ولأهلها، وتطبيع الأوضاع فيها وتعويض المتضررين في السابق والحاضر، وعدم الاعتراف بالتغييرات الديموغرافية التي قام بها النظام السابق أو التي حصلت لاحقاً، تمهيداً لإجراء استفتاء سكاني في ظل ظروف سلمية وطبيعية.

ويمكن أن تساعد على ذلك الأمم المتحدة وبما يضمن احترام إرادة السكان

الطوعية والسلمية وبما يحفظ حقوق الإنسان، ولا يؤدي إلى انتهاكات تحت أي سبب كان، وسيكون التفاهم بشأن مستقبل كركوك مسألة ضرورية، إذْ إن استخدام القوة أو اللجوء إلى العنف من أي طرف كان، سيؤدي إلى نتائج كارثية على الجميع، ومن حق سكان كركوك الاختيار سواء بالانضمام إلى إقليم كردستان مثلما يطالب الكرد، أو البقاء كما هي متعايشة في إطار تكوينات متنوعة على أساس التفاهم والتعاون والتعاضد، أو التحوّل إلى إقليم مستقل يحتفظ بعلاقات متساوية ومتكاملة مع جميع الأطراف. والمهم ألّا تنزف قطرة دم واحدة وألّا تزهق روح إنسان واحد، والّا يتم التجاوز على حقوق أية جماعة بشرية، حتى إن كانت ممثلة بشخص واحد.

وحتى لو تم استعادة الموصل واستعادة صلاح الدين وكذلك الأنبار، وخصوصاً الفلوجة المستعصية منذ بضعة أشهر، وديالى التي لا تزال منطقة ساخنة بامتياز، وحزام بغداد الذي يشكّل منطقة اختراق للعاصمة، فإن استعادة وحدة الدولة العراقية سيبدو أمراً في غاية الصعوبة، بعد تعمّق انعدام الثقة ونهج التربص واستثمار الفرص للإيقاع كلٌّ بالآخر، حتى ما بين الحلفاء، فما بالك بالفرقاء أو «الشركاء» رغماً عنهم، وقد عادت نغمة تقسيم العراق إلى ثلاث «دويلات» سنية وشيعية وكردية، بحسب وصفة **جو بايدن** إلى طاولات البحث ووسائل الاعلام.

**استعادة وحدة الدولة العراقية سيبدو أمراً في غاية الصعوبة، بعد تعمّق انعدام الثقة ونهج التربص واستثمار الفرص للإيقاع كلٌّ بالآخر، حتى ما بين الحلفاء**

وقد طرح مسعود البارزاني رئيس الإقليم على برلمان إقليم كردستان، التهيئة للاستفتاء على مبدأ حق تقرير المصير، وذلك باستكمال المستلزمات الضرورية لذلك، مؤكداً تمسكه بكركوك والمناطق المتنازع عليها، معلناً أن الدولة العراقية بكيانيتها السابقة أصبحت من الماضي، وأن حقائق جديدة تولّدت ما بعد 10 حزيران (يونيو) 2014، رادّاً على رئيس الوزراء نوري المالكي الذي عّد أن هذه المناطق «عراقية»، وأن حق تقرير المصير لا أساس له في الدستور الذي وافق عليه الكرد، وأن المادة 140 لا تزال قائمة، وأنه لا بدّ من إعادة الوضع إلى ما كان عليه بعد هجمة داعش.

إن مستقبل الدولة العراقية وقضايا النفط وكركوك والدولة الكردية لم تعد قضايا داخلية صرف، بقدر ما هي قضايا إقليمية تخص إيران وتركيا والخليج

والولايات المتحدة، وليس بعيداً عن ذلك «إسرائيل» المستفيدة الأولى من أي تفتيت لأي بلد عربي، فما بالك حين تذبل الدولة العراقية وتتشظى، فإنها ستكون في غاية السعادة، لما يملكه العراق من إمكانات سياسية واقتصادية وعسكرية وحضارية آنية ومستقبلية.

**«إسرائيل» المستفيدة الأولى من أي تفتيت لأي بلد عربي، فما بالك حين تذبل الدولة العراقية وتتشظى، فإنها ستكون في غاية السعادة**

إن الاحتدام الطائفي ازداد سعاراً سواءً باحتلال داعش للموصل وتهديداتها ووعيدها بالانتقام والثأر أو برد الفعل بإزاء ما حصل، خصوصاً بانخراط عدد هائل من المتطوعين للدفاع عن الوضع القائم، كجزء من واجب «شرعي» كما جرى تسويغه، حين أصدرت **مرجعية النجف** الفتوى، التي دعت فيها إلى حمل السلاح دفاعاً عن الممتلكات والأرواح ضد الارهابيين والمتطرفين.

ولعلّ تحوّل العراق إلى غابة من السلاح، قد يؤدي إلى مواجهات في إطار الشحن الطائفي، حتى إن لم يرغب فيها بعض أطراف العملية السياسية، لكن الاندفاعات ليس من السهل لجمها، كما حصل إبان الفتنة الطائفية والاحتراب المذهبي في العام 2006، وذلك بعد تفجير مرقدي الإمامين علي الهادي والحسن العسكري (عليهم السلام) في سامراء، وهناك فصائل إسلامية مسلّحة استعرضت قوتها في العديد من المدن العراقية، من مثل كتائب حزب الله التي قامت بدور بارز في مقاومة الأمريكان منذ العام 2003[7]، وعصائب أهل الحق ولواء بدر وبقايا جيش المهدي وقوات دينية أخرى حظيت بتأييد العديد من رجال الدين.

(7) علي عبد الأمير علي، المقاومة الاسلامية: كتائب حزب الله، مركز الهدف، العراق، 2010.

ولعلّ ذلك يطرح من جديد دور الدولة وحقها في احتكار السلاح، وهو الأمر الذي لن يتم من دون أن تمارس كامل صلاحياتها وتبسط نفوذها على الجميع، وتقوم بوظيفتيها الأساسيتين وهما حماية أرواح وممتلكات الناس، وحماية النظام والأمن العام.

## ثامناً: صراع دولي وتقاطع المصالح

لعلّ عوامل الانقسام والتشظي التي كانت قائمة في المجتمع العراقي، اتسعت على نحو شديد منذ الاحتلال، بسبب ضعف الدولة وتدهور العلاقة بين السلطة الاتحادية وسلطة الإقليم وسلطات المحافظات، فضلاً عن تدهور

علاقة الأطراف السياسية بعضها بالبعض الآخر، ومثل هذا الأمر يتضاعف عشرات المرّات في بعض المناطق التي تشكل بيئة حاضنة، خصوصاً في غرب العراق وشماله، بالضد من توجّهات الحكومة وقيادتها، ولا سيّما لرئيس الوزراء بسبب الشعور بالتهميش والغبن والحيف، فالصراع أصبح يشمل مساحة جغرافية تتخطى الحدود وهو يمتد من الرقة إلى الموصل وهو صراع دولي بامتياز، وخصوصاً ما يشتبك به من قوى ودول ومصالح.

فلم تعد المشكلة السورية، سورية فحسب، مثلما هي المسألة العراقية، بل إن كل مفصل من مفاصلها أصبح إقليماً دولياً بنفوذ تركيا ودول الخليج من جهة وإيران من جهة أخرى، فضلاً عن الوجود الأمريكي كلاعب أساسي، من دون نسيان لاعب موجود في المنطقة وهو «إسرائيل» التي تغذي جميع عوامل الانقسام في المنطقة، ولا أدل على ذلك مما ذهب إليه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، من تأييد قيام الدولة الكردية وإبداء آيات التقدير للشعب الكردي، الذي لا أظن أنه حريص عليه وعلى مبدأ حق تقرير المصير، الذي كان عليه أن يعترف به للشعب العربي الفلسطيني، الذي يغتصب أراضيه ولا يعترف له بحق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة، بل يتنكر لجميع قرارات الأمم المتحدة وللمجتمع الدولي الذي يقف مع الشعب الفلسطيني وحقوقه العادلة والمشروعة.

**مما ذهب إليه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، من تأييد قيام الدولة الكردية وإبداء آيات التقدير للشعب الكردي، الذي لا أظن أنه حريص عليه وعلى مبدأ حق تقرير المصير**

إن النفاق الإسرائيلي بشأن «الدولة الكردية»، وهي حق مشروع للكرد مثله مثل سائر الأمم والشعوب، وليس منّة أو هدية أو هبة من أحد، بل إن ذلك مكفول في إطار مبدأ حق تقرير المصير الذي يتضمنه ميثاق الأمم المتحدة، وقواعد القانون الدولي والشرعة الدولية لحقوق الإنسان، ولذلك فإن هدف إسرائيل من إعلان تأييدها لحقوق الشعب الكردي، إنما يستهدف بالدرجة الأساسية تفكيك عرى الصداقة التاريخية بين الشعبين العربي والكردي، وإضعاف لحمة التآخي العربي ـ الكردي[8]، الذي كان شعاراً للحركة الوطنية العراقية منذ الخمسينات، وهو الأمر الذي يحتاج إلى إعادة تأسيسه وفقاً للظروف الجديدة وعلى أسس صحيحة، وفي إطار الاحترام والاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير والمصالح المشتركة والمنافع المتبادلة.

أما إسرائيل فإنها تستهدف إضعاف علاقة الكرد بعرب العراق اولاً وبالعرب

(8) أعرب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن دعمه لقيام دولة كردية يوم الأحد متبنيا بذلك موقفا بدا مخالفا لما تحبذه الولايات المتحدة بإبقاء العراق موحدا. وذكر وكالة فرانس برنس أن نتنياهو قال في معهد (آي. إن. إس. إس) البحثي التابع لجامعة تل أبيب إن هناك انهيارا في العراق وغيره من مناطق الشرق الأوسط التي ترزح تحت صراعات بين السنة والشيعة. وأضاف «علينا.. أن ندعم التطلعات الكردية من أجل الاستقلال.» وتابع نتنياهو أن الأكراد «شعب مناضل أثبت التزامه السياسي واعتداله السياسي ويستحق الاستقلال السياسي. فرانس بريس 29 ـ 6 ـ 2014.

**هدف إسرائيل من إعلان تأييدها لحقوق الشعب الكردي، إنما يستهدف بالدرجة الأساسية تفكيك عرى الصداقة التاريخية بين الشعبين العربي والكردي، وإضعاف لحمة التآخي العربي ـ الكردي**

عموماً، وذلك بتشجيع ما هو مختلف ومتعارض وطارئ على حساب المشترك والثابت والاستراتيجي، وقد دفعت الحركة الكردية الثمن باهظاً تاريخياً، حين خذلتها القوى الدولية، ولاسيّما واشنطن وطهران، وهو ما عبّر عنه بمرارة الزعيم الكردي الكبير **الملّا مصطفى البارزاني**، وذلك في رسالته إلى هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة، بعد اتفاقية 6 آذار (مارس) 1975 بين صدام حسين وشاه إيران، حين كان كيسنجر قد فرّق بين السياسة والأخلاق، الأمر الذي يعد أحد دروس الحركة الكردية التي لا ينبغي أن تُنسى.

لقد كشف إعلان دولة الخلافة الإسلامية، والخلافات بين داعش وحلفائها الذين شكلوا غطاءً سياسياً هشاً، في علاقة التخادم بينها وبين بعض القوى السياسية والدينية التي سرعان ما انفجرت، فداعش تريد من الجميع تقديم الولاء والطاعة لها ولا تقبل رأياً آخر، بل إنها أمرت بخمسين جلدة لمن لا يبايعها، وكان ظهور أبي بكر البغدادي في الجامع النوري الكبير في الموصل، وإلقاء خطبة الجمعة محاولة لإظهار قوة داعش وسطوتها، ولعلّ ذلك ما جعل واشنطن وطهران وموسكو والرياض وأنقرة والقاهرة وغيرها من العواصم، تقف أمام خطر داعش ليس على العراق فحسب، بل على عموم دول المنطقة والعالم أجمع.

وإذا كان هناك رغبة ومصلحة دولية وإقليمية في مكافحة الإرهاب والخوف من امتداداته لدول المنطقة والعالم، خصوصاً بانفجار الوضع العراقي، الأمر الذي قد يعود بالمسألة العراقية مرّة أخرى إلى طاولة التدويل، سواء بالدور الأميركي أو الحضور التركي أو النفوذ المعنوي والمالي لبعض دول الخليج، ولا سيّما المملكة العربية السعودية، فضلاً عن النفوذ الإيراني المتعدّد، حيث أكدت إيران بوضوح استعدادها للدفاع عن المراقد المقدسة، وفتح باب التطوّع، حيث انخرط فيه بضعة آلاف للدفاع عن العراق ضد داعش وأخواتها، وهو الأمر الذي يجعل واشنطن تقف حائرة أمام ظاهرة الإرهاب الدولي التي تشكل خطراً لا على العراق وحده، بل على عموم دول المنطقة، وعلى العالم كلّه بما فيه الولايات المتحدة. وكانت الرياض قد أدرجت منذ أسابيع داعش على قائمة الإرهاب الدولي.

**اعترفت العديد من الأوساط الغربية، أنها أمام تيار تكفيري خطير وهو مدرّب ومجهّز وغني**

لقد اعترفت العديد من الأوساط الغربية، أنها أمام تيار تكفيري خطير وهو مدرّب ومجهّز وغني، لذلك فإنها لأول مرّة ترغب في التعاون والتنسيق بينها وبين أعداء أحياناً أو «أعدقاء»، فيما يتعلق باستراتيجية مكافحة الإرهاب وخطر داعش بالتحديد، ولعلّ الدول المدعوة لمثل هذا التعاون هي **إيران وتركيا والمملكة العربية السعودية وسوريا واليمن والكويت والإمارات ومصر** وغيرها من دول المنطقة، بغض النظر عن خلافاتها السياسية، وليس بعيداً عن ذلك دور **روسيا** التي حذرت من الارهاب التكفيري الذي ضرب العراق بعد سوريا، وهو العدو الأول لموسكو، إذ جرّب الروس وصوله إلى الشيشان وجورجيا وإلى قلب موسكو، ولذلك فإن الظاهرة الدولية الجديدة قد تؤدي إلى تفاهمات على قضايا أخرى عنوانها «محاربة الارهاب»، وهو الأمر المطروح على واشنطن وحلف شمالي الأطلسي والاتحاد الأوروبي ودوله المؤثرة مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا.

وعلى الرغم من أن الخطوات الروسية ـ الإيرانية، لا تزال تصطدم بمواقف أميركية- أطلسية، تلك التي تريد تنازلات داخلية عراقية للتنسيق الأمني لمكافحة الإرهاب، وبالتحديد إبعاد نوري المالكي من رئاسة الوزارة وتعزيز الحضور السني في المفاصل الأساسية للدولة، وإن كان ذلك قد يصل إليه محور إيران ـ روسيا، لكنهما يريدان ضمانات بخصوص وحدة العراق والقضاء على داعش وعدم الذهاب صوب التقسيم، ولعلّ المسألة الأولى لمثل هذه التفاهمات، ستنعكس على تطويق داعش وعدم السماح لها بالتمدّد خوفاً من مفاجآت أمنية غير محسوبة.

وإذا كانت داعش وأخواتها ليست بعيدة عن أنظار واشنطن، سواء عندما كانت في القاعدة أو عند خروجها، فإنها ليست مضمونة بالكامل، خصوصاً بتسرّب بعض عناصرها وذهابهم بعيداً وخارج نطاق السيطرة، وهو ما حصل في السابق كثيراً، فأبو مصعب الزرقاوي الذي أريد أن يبقى في العراق، تمدّد إلى الخارج ونسب لنفسه أو قام بتفجيرات الفنادق في عمّان، وفي تفجير شرم الشيخ وهدّد حزب الله اللبناني، الأمر الذي دفع واشنطن وطهران إلى القلق الشديد، وقد جرت عملية تبادل معلومات استخبارية عبر بغداد، بين واشنطن وطهران، حتى جاءه الصاروخ مباشرة في كتفه ليضع حداً لتلك المرحلة.

## تاسعاً: حذر واشنطن

إن واشنطن التي اضطرت إلى الانسحاب من العراق في أواخر العام 2011، اكتفت بعد اندلاع أزمة الموصل بتأكيدات عامة إن جميع الخيارات مفتوحة أمامها، وعلى الرغم من قلقها من خطورة استشراء الظاهرة الارهابية الجديدة، لكنها لا تزال متردّدة بشأن أرسال قوات أميركية أو القيام بعمليات عسكرية على الأرض، فقد كلفتها الحرب نحو 4800 قتيل وما يزيد عن 26 ألف جريح وأكثر من تريليوني دولار أمريكي[9]، ناهيكم عن نقمة الرأي العام الأميركي والغربي بشكل عام، وعداء وكراهية من جانب شعوب المنطقة، وهو ما يجعل الرئيس أوباما كثير التردّد والحساسية بإزاء أية خطوة يخطوها للمشاركة في أية حرب في المنطقة، لا في العراق فحسب، بل إن موقفه في سوريا منذ العام 2011 إلى الآن اتسم بهذا القدر من التردد والحذر، ناهيكم عن الأزمة المالية والاقتصادية التي ضربت الولايات المتحدة بالصميم. وكان كيري وزير خارجية واشنطن قد عاد إلى تخطئة شن الحرب على العراق العام 2003، مثلما فعل ذلك قبله الرئيس جورج دبليو بوش قبيل إنهاء ولايته.

(9) جوزيف ستيغليتز وليندا بيلميز، حرب الثلاث تريليونات، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009.

وتعرف الأجهزة الأميركية ماذا يعني إرسال قوات إلى المنطقة من تجربتها في لبنان والعراق وأفغانستان، ولذلك اكتفت بإرسال 300 مستشاراً إلى العراق، وهي لا تزال تدرس خيارات أخرى، وذلك بسبب الخلافات الحادة والمستمرة طيلة العقدين ونيّف الماضيين، بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وبين من يؤيد إشعال الحروب وإرسال القوات واستخدام القوة الخشنة، وبين من يريد استخدام القوة الناعمة لتحقيق الأهداف الأميركية، وهو الأمر الذي يشغل واشنطن منذ تورّطها في الحرب على العراق، وهكذا تراها تتقدم خطوة وتؤخر خطوتين، فبعد ثلاث سنوات قررت دعم المعارضة السورية بنصف مليار دولار، وكانت كثيرة التردد بإزاء إرسال أسلحة متطورة لها كما تطالب، خوفاً من وقوعها بيد قوى إرهابية متطرفة غير صديقة لواشنطن، وعلى الرغم من انحسار دور المعارضة المسلحة، فإن وجود داعش جعل واشنطن تعيد الكثير من حساباتها بشأن الجماعات الإرهابية والمسلّحة عموماً.

**واشنطن تريد تعاوناً مع طهران بشأن داعش، وقد يكون ذلك واحداً من الترتيبات الجديدة للمنطقة**

واشنطن تريد تعاوناً مع طهران بشأن داعش، وقد يكون ذلك واحداً من الترتيبات الجديدة للمنطقة، لا بخصوص العراق، بل بخصوص سوريا والملف النووي الإيراني والعلاقات الإيرانية ـ الخليجية وغيرها أيضاً، تلك التي تريدها إيران، كسلّة كاملة أو جزء من ترتيبات متواصلة، على الرغم من أن الأمر ليس سهلاً، لكنه جزء من الصراع في المنطقة التي اتجهت إلى التدويل، بما فيها الصراعات الداخلية.

**الأزمة الحالية قد تطول وتستعصي، لا سيّما وأن عودة القديم إلى قدمه ستكون صعبة، وقد تحتاج إلى عملية جراحية (أي حل عسكري) لكنها غير متوفرة**

أن الأزمة الحالية قد تطول وتستعصي، لا سيّما وأن عودة القديم إلى قدمه ستكون صعبة، وقد تحتاج إلى عملية جراحية (أي حل عسكري) لكنها غير متوفرة، سواء بالنسبة في كركوك أو غيرها أو غير مقبولة، وإذا كانت داعش وأخواتها لا تستطيع تحقيق كامل أهدافها للإطاحة بالحكومة العراقية، وإقامة الدولة الإسلامية وإقليم «القاعدة» فيها بغداد، فإنها قد تكتفي للمطالبة «بالحقوق» لسكان المناطق التي تستولي عليها، وتعني بها على المدى المنظور «فيدرالية» أو فيدراليات للموصل وللأنبار وصلاح الدين وديالى وغيرها، أما القوى الحليفة لداعش فهي تعمل على الإطاحة بالمالكي، على أمل قيام تحالف أوسع يشركها في الترتيبات السياسية الجديدة، لكن إعلان الدولة الإسلامية وتولية أبي بكر البغدادي خليفة لها يعد من التطورات السياسية الجديدة، خصوصاً بإلغاء الحدود التي فرضتها اتفاقية سايكس ـ بيكو المشتركة العام 1916 بين بريطانيا وفرنسا، والتي لها دلالة كبيرة.

أن الكيانية التي تريدها داعش هي جزء من الخيال الأوروبي والغربي السايكس بيكوي، بتجاوز سايكس بيكو، نظرياً وإحلال سايكس بيكو رقم (2) محلها، وذلك بتشطير ما بقي من الكيانات العربية، وفي واقعها ستكون أقرب إلى دويلات، خصوصاً بتكوين ما يسمى بإقليم الأنبار الذي يضم دير الزور والرقة (نواة الدولة الإسلامية). وكان برنارد لويس هو من رسم خارطة المنطقة بتقسيمها عمودياً وأفقياً، إثنياً ودينياً وطائفياً ولغوياً وجغرافيا إلى 41 دويلة، ولعلّ كيسنجر هو من قال: علينا إقامة إمارة وراء كل بئر نفط.

**وكان برنارد لويس هو من رسم خارطة المنطقة بتقسيمها عمودياً وأفقياً، إثنياً ودينياً وطائفياً ولغوياً وجغرافيا إلى ٤١ دويلة، ولعلّ كيسنجر هو من قال: علينا إقامة إمارة وراء كل بئر نفط**